الأمم المتحدة S/2009/69

مجلس الأمن

Distr.: General
3 February 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٣٩ (٢٠٠٨)

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا منذ تقريري المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ (S/2008/631). وهو مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٣٩ (٢٠٠٨) الذي مدد ولاية البعثة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٢ – وتابع ممثلي الخاص، يوهان فيربيكي، قيادة البعثة يساعده كبير المراقبين العسكريين، اللواء أنور حسين (بنغلاديش). وبلغ قوام البعثة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ١٣١ مراقبا عسكريا و ٢٠ من مستشاري الشرطة (انظر المرفق).

ثانيا – العملية السياسية والتطورات الرئيسية

٣ – إن التطورات الكبيرة التي حصلت خلال آب/أغسطس ٢٠٠٨ وما تلاها من أحداث، مثل اعتراف الاتحاد الروسي باستقلال أبخازيا وانسحاب جورجيا من اتفاق موسكو بشأن وقف إطلاق النار وفصل القوات المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/583، المرفق الأول)، أثرت كثيرا على السياق الذي تضطلع فيه البعثة بالمهام المكلفة بها وفقا للتعريف الوارد في قرار مجلس الأمن ٩٣٧ (١٩٩٤) والقرارات اللاحقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهد النظام الأمني المستند إلى اتفاق موسكو مزيدا من علامات التآكل. وأنهي بشكل رسمي عمل القوات المشتركة لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، الموجودة في منطقة التراع منذ السنوات الأربع عشرة الماضية، في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بموجب القرار الذي اُتخذ في اجتماع وزراء خارجية رابطة الدول المستقلة المعقود في بيشكيك، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وظلت القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي منتشرة

على الجانب الذي يسيطر عليه الأبخاز من منطقة النزاع. ونُشرت القوات الجورجية والأبخازية، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، على جانب خط وقف إطلاق النار لكل منهما، في مواجهة بعضهما البعض مما يشكل خطرا محتملا بحصول مواجهة. وعلى الرغم من هذه التحديات الجديدة، واصلت البعثة أنشطتها، شملت تسيير دوريات، والمراقبة والاتصال مع الأطراف في منطقة مسؤوليتها.

٤ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى ممثلي الخاص وقيادة البعثة اتصالات منتظمة مع الجانبين الجورجي والأبخازي لحثهما على التقيد بروح اتفاق موسكو. ودعاهما ممثلي الخاص إلى تقديم وجهات نظرهما بشأن إمكانية إنشاء بعثة للأمم المتحدة في المستقبل. كما أجرى مشاورات مع كبار ممثلي الاتحاد الروسي، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وأعضائه، وكذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول الموضوع نفسه.

٥ - وعملا باتفاق النقاط الست المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وتدابير التنفيذ اللاحقة المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (انظر S/2008/631، الفقرتان ١١ و ١٥)، شارك ممثلي الخاص في رئاسة ثلاث جولات من المناقشات الدولية في جنيف، مع ممثلي الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشاركت في تلك المناقشات وفود من الاتحاد الروسي وجورجيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ممثلين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وعقد الاجتماع الأول في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقد تناول بصورة أساسية المسائل الإجرائية.

٦ - وفي أثناء الجولة الثانية التي عقدت في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع فريقان عاملان - معنيان بالأمن والاستقرار، وباللاجئين والمشردين داخليا - واتفقا على التركيز على المسائل العملية وتنحية الخلافات السياسية المثيرة للانقسام. وخلال المناقشات، أكد الرؤساء المشاركون على ضرورة التصدي لاستمرار وقوع حوادث أمنية على الأرض، والقيام، لهذا الغرض، بوضع آلية لمنع وقوع الحوادث والاستجابة لها. كما شددوا على ضرورة إقامة نظام أمني أساسي من شأنه أن يضع حدودا لعدد وطبيعة الأفراد والمعدات العسكرية التي يمكن نشرها في مناطق النزاع.

٧ - وجرت الجولة الثالثة من المناقشات في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. وناقش الفريق العامل المعني بالأمن والاستقرار اقتراحا لوضع آليات مشتركة لمنع وقوع الحوادث والاستجابة لها كان قد أعده الرؤساء المشاركون قبل انعقاد الاجتماع. ومع أن جميع المشاركين شاركوا في المناقشات الموضوعية، واتفقوا على معظم عناصر الآليات المقترحة، بقيت بعض الخلافات التي حالت دون التوصل إلى اتفاق. كما أجرى الفريق العامل المعني

باللاجئين والمشردين داخليا محادثات مكثفة بشأن اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية للسكان المشردين. واتفق المشاركون، من حيث المبدأ، على عقد الجولة القادمة من المناقشات في جنيف في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٨ - ولا يزال التوتر المستمر في العلاقات بين جورجيا وروسيا يؤثر على مجمل الوضع في المنطقة. وفي أعقاب قيام جورجيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد الروسي في أوائل أيلول/سبتمبر، استمر المسؤولون الجورجيون في وصف الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس بأنها، في جوهرها، نزاع بين جورجيا وروسيا، وفي الإصرار على تدويل المفاوضات وصيغ حفظ السلام. أما المسؤولون الروس، فقد كرروا من ناحيتهم الإشارة إلى ''الحقائق الجديدة'' التي نشأت بعد التطورات التي وقعت في آب/أغسطس، وعلى وجه التحديد، اعتراف الاتحاد الروسي بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

٩ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد برلمان جورجيا قانونا يعلن فيه أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية ''أراض محتلة''، والاتحاد الروسي ''محتلا عسكريا''. ويعلن القانون الذي وقعه رئيس جورجيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أن جميع القوانين التشريعية والإدارية التي أصدرتها سلطات الأمر الواقع في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لاغية وباطلة. كما يحد من الدخول إلى هذه الأراضي، ويحظر الأنشطة الاقتصادية والمالية التي لا تمتثل للقانون الجورجي. وقد أثارت هذه الأحكام التقييدية المخاوف داخل المجتمع الدولي بشأن وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع.

١٠ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، صدّق برلمان الاتحاد الروسي على معاهدتي الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين روسيا وأبخازيا وبين روسيا وأوسيتيا الجنوبية (انظر S/2008/631، الفقرة ١٦). وذكر مسؤولون روس أن وجود القوات المسلحة الروسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية سيكون مستندا إلى هاتين الوثيقتين، وأعلنوا عن خطط لإنشاء قواعد عسكرية ونشر ٣ ٧٠٠ جندي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على التوالي. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وقّع وزير خارجية الاتحاد الروسي ووزير خارجية أبخازيا بحكم الأمر الواقع، مذكرة تفاهم بشأن التعاون في الشؤون الدولية. وأعلن وزير خارجية الاتحاد الروسي أنه سيتم التوقيع على اتفاقات أخرى، بما في ذلك اتفاق للتعاون في المجال العسكري والحماية المشتركة لـ ''حدود أبخازيا''، في مطلع عام ٢٠٠٩.

١١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، لم تتمكن دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشاركة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد ولاية بعثة المنظمة في جورجيا التي انتهت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. واقترح الرئيس الحالي للمنظمة خطة لإقامة مكتبين

ميدانيين موازيين في تبليسي وتسخينفالي خاضعين لإدارة ممثل خاص مقره في فيينا. وكان الاتحاد الروسي قد دعا إلى وجود منفصل للمنظمة في جورجيا وتسخينفالي. وأعرب مسؤولو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن أسفهم لعدم قدرة المنظمة على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد ولاية المنظمة. وأدان المسؤولون الجورجيون ''ممارسة روسيا حق النقض''، الذي يثبت، كما قالوا، جهود الاتحاد الروسي الرامية إلى الحد من الوجود الدولي واتهموا موسكو بانتهاك اتفاق النقاط الست.

ثالثا – التطورات في منطقة مسؤولية البعثة

قطاع غالي

١٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة في قطاع غالي متوترة. قد ساهم في هذا التوتر ازدياد الأنشطة الإجرامية والحوادث عبر خط وقف إطلاق النار. وأدت القيود الرسمية المفروضة على اجتياز خط وقف إطلاق النار، التي عززها تدمير جسور المشاة عبر نهر أنغوري، وزرع الألغام على طول خط وقف إطلاق النار، إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها السكان المحليون. وبحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة قد انسحبت، في حين بقي عدد كبير من قوات الاتحاد الروسي في منطقة النزاع.

١٣ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر وحتى أوائل كانون الأول/ديسمبر، استولت قوات الاتحاد الروسي على المواقع التي كانت تشغلها سابقا قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وشيّدت مواقع محصنة جديدة على الجانب الذي يسيطر عليه الأبخاز من خط وقف إطلاق النار، ظل معظمها فارغا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر انسحبت من منطقة النزاع الكتيبة الروسية المحمولة جوا التي كانت قد وصلت في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وتمركزت بالقرب من قرية ريكا في منطقة الحد من الأسلحة.

١٤ - وفي كانون الأول/ديسمبر، شاهدت البعثة قافلة من قوات الاتحاد الروسي مؤلفة من معدات عسكرية ثقيلة، تضم دبابات، ومدافع ذاتية الدفع، وهي تدخل المنطقة الأمنية. ووفقا للمعلومات التي قدمتها قوات الاتحاد الروسي، تركز انتشارها في المنطقة الأمنية في خمس مناطق على طول خط وقف إطلاق النار، تمتد من مقاطعة غالي العليا وحتى ساحل البحر الأسود: قرى ليكوخونا، وسابريو، وشوبورخيندجي ونباكيفي وموقع على الساحل. كما واصلت قوات الاتحاد الروسي احتلال ثلاثة مراكز مراقبة كانت تشغلها قوة حفظ

السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة السابقة في مقاطعة غالي. وفي تقييم البعثة، يبلغ قوام قوات الاتحاد الروسي في مقاطعة غالي كتيبة واحدة، مع العناصر الداعمة لها.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت البعثة أيضا عن إدخال الجانب الأبخازي أسلحة ثقيلة وأفرادا عسكريين إلى منطقة التراع، مما زاد من حدة التوتر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نشر الجانب الأبخازي ناقلات جنود مصفحة وأفرادا عسكريين في المنطقة الأمنية. وفي كانون الأول/ديسمبر، شوهدت قوافل عسكرية أبخازية تضم دبابات من طراز ت - ٥٥ وناقلات جنود مدرعة، وشاحنات تجر مدافع مضادة للطائرات في مقاطعة غالي السفلى على طول خط وقف إطلاق النار. كما سيطرت القوات الأبخازية على المراكز الثلاثة التي كانت تشغلها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة السابقة في المنطقة نفسها. وقد حث ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين الجانب الأبخازي على التقيد بروح اتفاق موسكو وسحب معداته العسكرية من منطقة التراع.

١٦ - وحافظت البعثة على اتصالات منتظمة مع سلطات الأمر الواقع الأبخازية وقوات الاتحاد الروسي من أجل تنفيذ الجوانب العملانية من ولايتها. وكانت هذه الاتصالات مرضية. إلا أنه في عدد من الحالات، قيّد الأفراد العسكريون الأبخاز حرية حركة البعثة. كما وقعت حوادث إطلاق نار في الهواء من قبل أفراد إنفاذ القانون الأبخاز بحكم الأمر الواقع أثناء مرور دوريات للأمم المتحدة ووجهوا أسلحتهم نحو مركبات دوريات للأمم المتحدة، وفي عدد من الحالات، أظهر الأفراد الأبخاز موقفا عدائيا تجاه الدوريات. كما مُنعت البعثة لفترة من الوقت من الوصول إلى مراكز المراقبة الأبخازية الواقعة على طول الجانب الشمالي من قناة غالي بسبب خطر الألغام.

١٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد عن مقتل جندي أبخازي نتيجة حادث إطلاق نار بالقرب من ناباكيفي. وزعم الجانب الأبخازي أن النار أطلقت من جانب خط وقف إطلاق النار الذي تسيطر عليه جورجيا. وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، لقي أربعة أشخاص مصرعهم في ثلاثة حوادث منفصلة في بلدة غالي وفي قريتي تاغيلوني وديخادزورغا. وكان اثنان من الضحايا هما جنديين سابقين من جنود إنفاذ القانون الأبخاز بحكم الأمر الواقع.

١٨ - ولا يزال خط وقف إطلاق النار مغلقا رسميا من الجانب الأبخازي منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨، إلا في حالات الطوارئ الطبية. وقد أدت هذه القيود إلى الحد من وصول سكان غالي إلى المواد الغذائية وغير الغذائية الأرخص ثمنا في مقاطعة زوغديدي ومن اتصالهم بأقاربهم عبر خط وقف إطلاق النار. كما أدى فرض القيود على الحركة إلى حالات من الابتزاز عند المعابر.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، دمر الجانب الأبخازي عددا من جسور المشاة المرتجلة في تشرين الأول/أكتوبر لمنع العبور ''غير القانوني'' لخط وقف إطلاق النار. وقد دُمِّر جسرا شمغونا وتاغيلوني بالمتفجرات، وفكك جسر آخر بين قريتي أوتوبايا وأورسانيتا وأغلق بالأسلاك الشائكة. وقام السكان المحليون بإصلاح جسر تاغيلوني في كانون الأول/ديسمبر. وفي وقت لاحق، أعلنت سلطات الأمر الواقع الأبخازية عن وجود ثلاثة معابر ''رسمية'' تقع عند جسر نهر إنغوري وفي قريتي سابيريو وميوري أوتوبايا. ومع ذلك، لاحظت البعثة أن السكان المحليين واصلوا اجتياز خط وقف إطلاق النار في أماكن أخرى، بما في ذلك عن طريق الخوض في مياه النهر.

٢٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، تلقت البعثة تقارير تفيد بأن أفراد أمن أبخازيين زرعوا ألغاما في المناطق القريبة من خط وقف إطلاق النار. وقد دُمِّر جرار نتيجة انفجار لغم في قرية زيني ٢، دون وقوع إصابات؛ وأفادت تقارير عن مقتل ماشية بسبب الانفجارات. وأكدت سلطات الأمر الواقع الأبخازية أنها زرعت ألغاما ''محدودة ومؤقتة'' على طول خط وقف إطلاق النار لمنع العبور ''غير القانوني''. وأكدت أنه تم إبلاغ السكان المحليين وإلصاق لافتات تحذيرية، لكن في بعض الحالات، قام سكان محليون بإزالة هذه اللافتات. وأوعزت سلطات الأمر الواقع إلى منظمة هالو تراست الدولية غير الحكومية لنزع الألغام بعدم القيام بأنشطة إزالة الألغام على طول خط وقف إطلاق النار.

٢١ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ازداد عدد الجرائم المبلغ عنها للبعثة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث أُرتكبت ثماني جرائم قتل، وأربع محاولات قتل، وثلاث عمليات اختطاف، ومحاولة اختطاف واحدة وثلاث عمليات سطو.

٢٢ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة الاتصال مع وكالات إنفاذ القانون الأبخازية بحكم الأمر الواقع في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفرشيلي. ونظمت ثلاثون دورة تدريبية في مجالات الأدلة الجنائية، وإدارة شؤون الشرطة، وأساليب عمل الشرطة وغيرها من مهارات حفظ الأمن لـ ٣٥٩ ضابط شرطة أبخازيا بحكم الأمر الواقع. كما أجرت شرطة الأمم المتحدة ١١٦ زيارة إلى المرافق المحلية لعناصر إنفاذ القانون بحكم الأمر الواقع، وعقدت ٩٨ اجتماعا مع قادة الشرطة الأبخازية بحكم الأمر الواقع. وتم التبرع بست مجموعات من معدات حفظ الأمن إلى وكالات إنفاذ القانون الأبخازية بحكم الأمر الواقع.

٢٣ - وقامت شرطة الأمم المتحدة بتدريب ٤١ من ضباط الشرطة بحكم الأمر الواقع على السلامة على الطرق وتبرعت بثلاث مجموعات من مواد التحقيق في حوادث المرور. وكجزء من برنامج للشرطة المجتمعية، سهلت تدريب ٥٣٠ تلميذ مدرسة على التوعية بشؤون المرور

من قبل أفراد الشرطة بحكم الأمر الواقع وبث برامج عن سلامة المرور على محطة تلفزيونية محلية.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفاد مكتب البعثة لحقوق الإنسان عن زيادة في حالات مزعومة من التحرش بالسكان المحليين وتخويفهم في مقاطعة غالي. وقد أثار استبدال قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بقوات نظامية تابعة للاتحاد الروسي الخوف، وخاصة بعد أن دخلت هذه القوات إلى القرى وحصّنت مواقعها فيها، في حقول خاصة أحيانا، دون أن تدفع تعويضات لأصحابها.

٢٥ - وواصل مكتب حقوق الإنسان رصد التطورات المتعلقة بإصدار جوازات السفر الأبخازية في مقاطعة غالي، ولغة التدريس، وأفاد بأن عدد ساعات الدراسة المخصصة لدراسة اللغة الجورجية قد انخفض في السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأدى التجنيد في الخريف في مقاطعة غالي إلى تواري بعض الشباب أو إلى مزاعم باللجوء إلى الرشوة للتهرب من التجنيد. وواصل المكتب أيضا رصد ظروف الاحتجاز في بلدة غالي.

قطاع زوغديدي

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الوضع في قطاع زوغديدي متوترا. وكما هي الحال في مقاطعة غالي، ساهم استمرار إغلاق خط وقف إطلاق النار وتدمير جسور المشاة عند المعابر في زيادة الأعباء التي يعاني منها السكان المحليون. كما ساهم في إشاعة هذا التوتر نشرُ وزارة الشؤون الداخلية الجورجية مركبات مصفحة خفيفة من طراز ''كوبرا'' لتسيير دوريات لمراقبة خط وقف إطلاق النار. وأفيد عن تعزيز القاعدة العسكرية في سيناكي، الواقعة خارج منطقة مسؤولية البعثة، بأفراد ومعدات ثقيلة، كالدبابات والمدفعية وناقلات الجنود المصفحة.

٢٧ - وبحلول ٩ تشرين الأول/أكتوبر، كانت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة قد انسحبت من الجانب الخاضع للسيطرة الجورجية في أعقاب نشر بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي في ١ تشرين الأول/أكتوبر في المنطقة المتاخمة للجانب الخاضع للسيطرة الأبخازية من منطقة التراع. وأبقت البعثة على اتصال منتظم مع بعثة الرصد على مستوى رئيسي البعثتين وعلى المستوى العملياتي، بما في ذلك عقد اجتماعات بين قائدي قطاع زوغديدي لتبادل المعلومات وإجراء اتصالات متواترة بين الدوريات.

٢٨ - وفي أعقاب انسحاب قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة سحبت البعثة موقعها المؤقت للمراقبة الذي كان موقعا مشتركا، لأسباب أمنية ولوجستية، مع الموقع السابق

لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة عند الزاوية الشمالية الشرقية من قطاع زوغديدي، الذي كان يرصد الحركة على الطريق المؤدية إلى منطقة وادي كودوري العليا.

٢٩ - وخلال الفترة اللاحقة، عاد أفراد تابعون لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية لشغل معظم مواقعهم التي أخلوها في آب/أغسطس ٢٠٠٨، واستحدثوا عددا من المواقع الجديدة على طول خط وقف إطلاق النار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت الوزارة البعثة بعزمها على نشر مركبات مصفحة غير مسلحة للقيام بدوريات على طول خط وقف إطلاق النار. وفي كانون الأول/ديسمبر، نشرت ٢٢ مركبة مصفحة خفيفة من طراز ''كوبرا'' بينها سيارتا إسعاف، في مقرها بزوغديدي. ومع أن البعثة نصحت الجانب الجورجي بعدم نشر هذه المركبات، فقد بدأت الوزارة باستخدامها في تسيير دوريات في الليل والنهار على طول خط وقف إطلاق النار في أواخر كانون الأول/ديسمبر.

٣٠ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، تسببت عمليات إطلاق نار، أفيد أن مصدرها ناقلة جنود مصفحة في منطقة ناباكيفي على الجانب الخاضع للسيطرة الأبخازية، بعدة انفجارات على الجانب الخاضع للسيطرة الجورجية من خط وقف إطلاق النار. وقد وقعت أربعة انفجارات ضمن مسافة ١٠٠ متر من موقع مراقبة تابع لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية ألحقت أضرارا بمنزل سكني في قرية كورشا.

٣١ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت البعثة متابعة لتقارير أفادت عن إطلاق قذائف آر. بي. جي على منزل في موجافا، على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وبينما كانت الدورية تعاين قذائف آر. بي. جي الفارغة بالقرب من مكان الحادث، سمعت دوي انفجار داخل المنزل أدى إلى قتل رئيس بلدية تسالينجيخا وجرح شخصين آخرين، توفي أحدهما لاحقا. ولم يُتمكن من معرفة سبب الانفجار وهوية مرتكبيه.

٣٢ - وفي صبيحة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تسبب حادث بالقرب من قرية كالاغالي بأخطر مواجهة بين وزارة الشؤون الداخلية الجورجية وأفراد الأمن الأبخاز بحكم الأمر الواقع على طول خط وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد حصل تبادل لإطلاق النار قُتل فيه أحد الجنود الجورجيين. وبعد ظهر اليوم نفسه، وبينما كانت شرطة الأمم المتحدة وأفراد بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي يعاينون موقع الحادث، أُطلقت رشقات نارية مرة ثانية من الجانب الخاضع للسيطرة الأبخازية، ولكن دون تسجيل إصابات. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض موقع المراقبة ٢٧٢ التابع لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية في غانموخوري لإطلاق نار من جهة خط وقف إطلاق النار. وقد رد أفراد موقع المراقبة على النيران. ولاحقا، بينما كانت دورية لشرطة الأمم المتحدة تعاين مكان الحادث، سُجلت

رشقات نارية أخرى. وفي الحادثين اللذين وقعا في ١٥ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعى الجانب الأبخازي أنه أطلق النار لمنع جماعة مسلحة من عبور خط وقف إطلاق النار. ولم تتمكن البعثة من العثور على أدلة تثبت صحة هذا الادعاء. ووقع حادث إطلاق نار آخر بين أفراد تابعين لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية وعناصر مجهولين في قرية أورسانتيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يبلَّغ عن سقوط ضحايا.

٣٣ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرّض الموقع نفسه التابع لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية في غانموخوري، لإطلاق رشقات نارية من الجانب الخاضع للسيطرة الأبخازية بينما كان أفراد جورجيون يقومون بإزالة الألغام في المنطقة. وقد نصحت دورية للأمم المتحدة صادف وجودها في المنطقة نفسها، الجانب الجورجي بوقف عملية إزالة الألغام في المنطقة إلى أن يجرى تنسيق هذه المسألة مع الجانب الأبخازي. وفي أعقاب التيسير الذي قامت به البعثة، أزيلت الألغام من تلك المنطقة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في وقت اتفق عليه الجانبان. وقد راقب ممثلون أبخاز عملية إزالة الألغام من الجانب الآخر من خط وقف إطلاق النار.

٣٤ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، استهدفت موقع المراقبة نفسه عدةُ قذائف آر. بي. جي ونيران أسلحة أوتوماتيكية أُطلقت من ناحية خط وقف إطلاق النار، أدت إلى تبادل لإطلاق النار. ولم يبلَّغ عن وقوع إصابات. ولم تتمكن البعثة من إجراء تحقيق في الحادث نظرا لما أفيد عنه من وجود ألغام بالقرب من خط وقف إطلاق النار. وقد نفت سلطات الأمر الواقع الأبخازية تورطها في الاعتداء.

٣٥ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، تلقت البعثة تقارير عن حصول نحو ١٥ انفجارا بالقرب من قرية أورسانتيا. واستناداً إلى تقييم أجرته البعثة بعد معاينتها الحفر الصغيرة في منطقة الحادث، أُطلقت القنابل اليدوية من ناحية خط وقف إطلاق النار. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، أفاد موقع تابع للشرطة الجورجية على جسر نهر إنغوري - المعبر الرئيسي - أنه أطلق النيران بعد تعرضه لإطلاق نار من قبل مجهولين. ولم يبلَّغ عن سقوط ضحايا. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أفيد عن اعتداء تعرض له موقع تابع لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية في خورشا، على مقربة من خط وقف إطلاق النار، أصيب خلاله مواطن جورجي بجروح طفيفة. وقد حمّل الجانب الجورجي مسؤولية الاعتداء للجانب الأبخازي الذي نفى من جهته تورطه فيه. ولم يتوصل التحقيق الأولي الذي أجرته البعثة إلى نتيجة بسبب عدم وجود دليل مادي.

٣٦ - ومن الحوادث الجنائية التي أُبلغت البعثة بها خلال الفترة قيد الاستعراض، ٦ جرائم قتل، ومحاولة قتل، و ٥ عمليات اختطاف و ١٥ عملية سطو.

٣٧ - وواصلت شرطة الأمم المتحدة في إطار برنامجها الاستشاري الخاص بشرطة جورجيا، تسيير دوريات مشتركة، والقيام بزيارات منتظمة إلى مرافق إنفاذ القانون وعقد اجتماعات مع القادة المسؤولين. وتبرعت أيضا للشرطة الجورجية بـ ١٥ مجموعة من معدات حفظ الأمن.

٣٨ - ونظمت شرطة الأمم المتحدة ٣١ دورة تدريبية في مجال الأدلة الجنائية وأساليب عمل الشرطة، والتحقيق وغير ذلك من مسائل حفظ الأمن شملت ٤١٠ من ضباط الشرطة. كما دربت ٦٢ من أفراد شرطة الدوريات في مجال السلامة على الطرق وتبرعت بثلاث مجموعات من مواد التحقيق في حوادث المرور. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، يسرت شرطة الأمم المتحدة تنظيم دورة تدريبية تجريبية في زوغديدي على مكافحة الجريمة المنظمة. ويسّرت أيضا عقد المؤتمر السنوي الثالث لفرع ساميغريلو - زيمو سفانييتي برابطة نساء الشرطة ونظمت عددا من المشاريع المشتركة في منع الجريمة.

٣٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظمت شرطة الأمم المتحدة في باتومي مناقشة دولية حول مائدة مستديرة ضمت مشاركين من أذربيجان وأرمينيا، وأوكرانيا وجورجيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تحت عنوان ''تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني ووكالات إنفاذ القانون''.

وادي كودوري

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت مجمل الحالة الأمنية في وادي كودوري بالهدوء. وواصل الجانب الأبخازي سيطرته على الوادي بدعم من قوات الاتحاد الروسي. وتتواجد القوات الأبخازية في نقطة التفتيش ١٠٧ التي كانت تسيطر عليها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة السابقة، والتي تشكل الانتشار المرئي الوحيد للقوات في منطقة وادي كودوري السفلى. ويقع مقر الكتيبة الروسية المرابطة في منطقة وادي كودوري العليا في مقر قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة السابقة في جينتفيش. وأفيد عن استحداث خمسة مواقع للاتحاد الروسي في منطقة وادي كودوري العليا ، تشمل ممري خيدا وكالامري - سوخي.

٤١ - وقد سيّرت البعثة ثلاث دوريات في منطقة وادي كودوري العليا في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لتقييم الحالتين الأمنية والإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق منها بعودة السكان الذين تشردوا جراء أحداث آب/أغسطس. وتمكنت الدوريات من التحدث إلى عدد من السكان وأفراد من الإدارة المحلية الجديدة بحكم الأمر الواقع. واستناداً إلى الإدارة المحلية الأبخازية بحكم الأمر الواقع بقي ١٧٢ من سكان منطقة وادي كودوري العليا في بيوتهم خلال فصل الشتاء. وأعلنت سلطات الأمر الواقع الأبخازية

أن بإمكان جميع السكان المحليين، الذين قُدر عددهم بما يصل إلى ٠٠٠ ٢ في عام ٢٠٠٢، العودة إذا حصل المشردون على ''جوازات سفر'' أبخازية وتخلوا عن جنسيتهم الجورجية.

التطورات على نطاق البعثة

٤٢ - ما برحت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية معلقة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وعكف فريق تقصي الحقائق على التحقيق في خمس قضايا خلال الفترة قيد الاستعراض، شملت إطلاق النار في قرية كالاغالي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر وحادثة غانموخوري التي وقعت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

رابعا - التعاون مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة

٤٣ - واصلت البعثة اتصالاتها بقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة حتى إنهائها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

خامسا - المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

٤٤ - واصل مكتب البعثة لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزيز حماية حقوق الإنسان وتقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية. كما واصل المكتب إجراء زيارات الرصد لمرافق الاحتجاز، ومراقبة المحاكمات، وتقديم خدمات الاستشارة القانونية للسكان المحليين. واستمر مكتبه في مدينة سوخومي في متابعة المطالبات المتصلة عموما الإجراءات الواجبة، والحق في محاكمات عادلة، ومعاملة المحتجزين، وقضايا حقوق الملكية.

٤٥ - وتابع مكتب حقوق الإنسان حالات فردية تنطوي على قضايا متعلقة بحرية التعبير، والحق في العمل، والحق في المساواة في المعاملة وعدم التمييز، والحق في اللجوء، والحق في الحصول على الخدمات الصحية، ومتعلقة كذلك بحالات ابتزاز مزعومة. وواصل المكتب أيضا رصد قضية تناولها الإعلام تتعلق بمحامٍ تعرض لاعتداء مادي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ في سياق ممارسة واجباته المهنية.

٤٦ - ولاحظ مكتب حقوق الإنسان أن الإجراءات القضائية كانت طويلة ومعقدة بشكل مفرط في ما يتعلق بدعاوى الملكية. بيد أن إقامة العدل في القضايا الجنائية تحسنت - مما أدى بدوره إلى تحسن في المحاكمات - وازدادت فعالية المساعدة القانونية التي يقدمها المحامون إلى الضحايا والمتهمين.

٤٧ - وقدم مكتب حقوق الإنسان الدعم لتنظيم مناسبات احتفالا بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد شارك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير

الحكومية المحلية، وأطفال المدارس، ووسائط الإعلام المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في عرض الأفلام، وفي مناقشات حول مواضيع حقوق الإنسان.

٤٨ - وواصل مكتب حقوق الإنسان أيضا تيسير مشروع المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية، الذي يقدم منحا إلى المنظمات غير الحكومية المحلية لتنفيذ مشاريع للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على مستوى القواعد الشعبية. وينفّذ هذا المشروع بتمويل مشترك من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصل مكتب البعثة لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقديم الدعم إلى مركز حقوق الإنسان في جامعة سوخومي.

سادسا - الأنشطة الإنسانية وأنشطة التأهيل

٤٩ - أنجزت البعثة، من خلال صندوقها الاستئماني، المشاريع الأخيرة لبرنامج التأهيل التابع للمفوضية الأوروبية في منطقة النزاع. وفي إطار هذا البرنامج، نفذت البعثة مشاريع على جانبي خط وقف إطلاق النار خلال السنوات الثلاث الماضية بقيمة إجمالية بلغت نحو مليون يورو. وشملت المشاريع المنجزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشييد وتجديد مرافق المراحيض في ثلاثة مبان للمشردين داخليا في زوغديدي؛ وتأهيل نظم الشبكة الكهربائية في مستشفيات بلدات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي، وتأهيل مستشفى زوغديدي للسل وشبكة تزويدها بالكهرباء.

٥٠ - وأنجزت البعثة تحديد أماكن المنظمة غير الحكومية عالم خال من العنف في سوخومي ومأوى للأيتام في أوشامشيرا. كما تواصلت أعمال تأهيل مستشفى غالي. وساهمت البعثة أيضا في إنشاء نظام للإمداد بالمياه وتوفير مستلزمات دار لحضانة الأطفال في جغفايا بمقاطعة زوغديدي.

٥١ - وأنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جميع ما يضطلع به تقريبا من أعمال تتصل بشبكات الإمداد بالمياه في مقاطعات غالي، وتكفارشيلي وأوشامشيرا، التي تزود نحو ٢ ٣٠٠ شخص بمياه الشرب. وشاركت بشكل فعال في هذا العمل الجماعات المحلية المكونة من مجموعات عرقية مختلفة - تضم جورجيين وأبخازا ويونان وأرمن. ودرب البرنامج أيضا ٩٣ من مديرات الأعمال في مجال إدارة الأعمال ووضع خطط الأعمال التجارية، وقدم الدعم في وضع ١٥ خطة أعمال. وفي إطار هذا المشروع، تمكنت ٦٠٠ ٥ أسرة معيشية من الحصول على الخدمات البيطرية في المنطقة. وأدى تقديم الدعم إلى مجموعات المزارعين في

تلك المقاطعات الثلاث إلى زيادة كبيرة في غلة المحاصيل، بما في ذلك من خلال زيادة كفاءة مكافحة الآفات في المنطقة.

٥٢ - وأنجزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركائها، تنفيذ الأنشطة المقررة لعام ٢٠٠٨ وفقا لمشروعها الاتجاهات الاستراتيجية. وشملت هذه الأنشطة مشاريع التثقيف في مجالي الحماية وبناء الثقة على مستوى القواعد الشعبية والتصليحات الأساسية للملاجئ، وتوليد الدخل، وتقديم الدعم في ميدان الزراعة، وأنشطة التدريب. وفي تشرين الأول/أكتوبر نظم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدات الغذائية وغير الغذائية إلى السكان المحليين في منطقة وادي كودوري العليا. وفي كانون الأول/ديسمبر أطلقت المفوضية مشروعا لمواجهة فصل الشتاء قدمت فيه حطبا للتدفئة إلى ٦٢ مدرسة في مقاطعات غالي، وأوشامشيرا وتكفارشيلي.

٥٣ - وواصل المجلس الدانمركي للاجئين العمل على تأهيل ٢٤٧ مترلا في منطقة غالي السفلى وتوزيع منح لتوفير الأمن الغذائي ودعم الأعمال التجارية. كما دعم مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم و ١٥ مشروعا للبنى التحتية للمجتمعات المحلية في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المجلس مشروعا جديدا لتأهيل سطوح المباني والكهرباء وخطوط المياه والصرف الصحي في ٧ مجمعات سكنية و ٤٠ مترلا في سوخومي، وفي المقاطعات الثلاث.

٥٤ - وواصل برنامج الأغذية العالمي، في شراكة مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية، تقديم المساعدة إلى أكثر فئات السكان ضعفا من خلال برامج الغذاء مقابل العمل التي ينفذها والرامية إلى إصلاح البنية الأساسية الزراعية في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من الجهات المانحة، قدم البرنامج الدعم إلى إنشاء مطاعم مدرسية مجانية كما واصل، بالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود، توفير الغذاء لمرضى مستشفى غولرييش.

٥٥ - وقدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تعمل في منطقة وادي كودوري العليا، إلى من بقي لقضاء فصل الشتاء حصصا غذائية لمدة أربعة أشهر وأصنافا غير غذائية.

سابعا - دعم البعثة

٥٦ - واصلت البعثة برنامجها المتعلق بالتوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه. ونظمت البعثة دورات تدريبية للأفراد الموجودين والقادمين الجدد وواصلت

توزيع وعرض مواد في منطقة البعثة. ونظمت البعثة أيضا عددا من الأنشطة احتفالا باليوم العالمي للإيدز في ١ كانون الأول/ديسمبر. وتنفيذا لقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن المرأة والسلام والأمن، تصدت البعثة بانتظام لقضايا جنسانية ورحبت بتوسيع نطاق دور المرأة ومساهمتها بين الأفراد العسكريين. وواصلت كذلك تقديم إحاطات تمهيدية بشأن المساواة بين الجنسين في حفظ السلام لجميع الأفراد القادمين.

٥٧ - وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء المخدرات غير المشروعة والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبالإضافة إلى الإحاطات التمهيدية المنتظمة التي تقدمها وحدة السلوك والانضباط، ركزت هذه الوحدة في مطلع عام ٢٠٠٩ على إحاطة جميع موظفي وأفراد البعثة بشأن الاحتيال وإساءة استخدام أصول الأمم المتحدة وبشأن شرب الكحول وتعاطي المخدرات.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٨ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٦٢/٢٦٠ مبلغا قدره ٣٤,٥ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، فإن تكاليف الإنفاق على البعثة ستقتصر على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

٥٩ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ١٩,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٣ ١٦٤,٥ مليون دولار.

٦٠ - وسُددت تكاليف المرافق الطبية المقدمة إلى البعثة من حكومة ألمانيا عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان مجموع المبلغ المستحق للمرافق الطبية ١٥٦ ٠٥٠ دولارا عن الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

تاسعا - ملاحظات

٦١ - أشرت في تقريري الأخير في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى أنه في أعقاب الأعمال القتالية التي وقعت في آب/أغسطس لم يجر التوصل إلى تسوية بشأن الحالة العسكرية والسياسية على الأرض. ولاحظتُ أيضا أنه ليس من الواضح حتى الآن ما هي عناصر اتفاق موسكو، إن وجدت، التي سيجرى الإبقاء عليها لدى اختتام المناقشات الأمنية الراهنة.

ونظراً إلى عدم اليقين هذا، ذكرت أنه من السابق لأوانه تحديد دور جديد للبعثة، وأن المشاورات ستكثّف مع الجانبين وغيرهما من الجهات المعنية الدولية بهدف تحديد دور مستقبلي مناسب للأمم المتحدة.

٦٢ - وظلت الحالة الأمنية عموما في منطقة مسؤولية البعثة منذ تمديد الولاية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ متوترة. فقد وقع عدد كبير من الحوادث الأمنية أدت إلى وقوع إصابات لدى الجانبين، كما انهار إلى حد كبير القدر الضئيل من الاتصال الذي كان قائما بين الجانبين. ولا يمكن استبعاد حصول مزيد من التدهور في الحالة. ففي الجانب الخاضع للسيطرة الأبخازية، استولت قوات الاتحاد الروسي على مواقع سابقة لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وهي ما برحت تشيّد مواقع محصنة جديدة في منطقة النزاع. بيد أنه استُقدمت إلى منطقة النزاع أسلحة أبخازية ثقيلة وأفراد عسكريون. وفي الوقت نفسه، ما برح الأفراد التابعون لوزارة الشؤون الداخلية الجورجية يستحدثون مواقع وينشرون مركبات مصفحة خفيفة في المنطقة الأمنية. وفيما خلا هذه التطورات، واصل الجانبان إلى حد كبير التقيد بالقيود المفروضة بموجب اتفاق موسكو. وما يثير القلق أيضا هي الأعباء التي يرزح تحتها حاليا السكان المحليون، وخصوصا العقبات المتزايدة التي تعترض حرية حركتهم عبر خط وقف إطلاق النار.

٦٣ - وفي هذا السياق الأمني الهش، واصلت البعثة تسيير دورياتها والاضطلاع بمهام أخرى على جانبي خط وقف إطلاق النار، دون أن تصادف عوائق كبرى. ومع ذلك، فقد تغير السياق الذي تعمل فيه البعثة بشكل جوهري: فوضع اتفاق موسكو، الذي وفر الأساس لولايتها ولنظام وقف إطلاق النار، لم يعد، في أفضل الأحوال، واضحا؛ وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة التي كانت البعثة تراقبها والتي كانت تعتمد عليها لتوفير أمنها الخاص، لم تعد قائمة. وبات تشغيل وأمن البعثة يعتمدان الآن إلى حد كبير على حسن نية الجانبين. ومع أنني ما زلت أعتقد بأن البعثة تسهم في تحقيق استقرار الحالة، فإن موقفها بات، نتيجة لهذه التطورات، أكثر حذرا ومن شأنه أن يصبح سريعا موقفا لا يمكن تحمله.

٦٤ - ومع أن مناقشات جنيف حول الأمن والاستقرار، التي تشارك في ترؤسها الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، أحرزت تقدما أوليا فإنه ما زال يتعين عليها تحقيق نتائج ملموسة. لذا أدعو الطرفين إلى الإبقاء على انخراطهما الفعال ومضاعفة جهودهما من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن العناصر الرئيسية لنظام أمني مستقبلي، يشمل آلية لمنع وإدارة الحوادث، وكذلك بشأن عدد من القضايا العالقة المتصلة بوضع اللاجئين والمشردين داخليا.

٦٥ - وما برح ممثلي الخاص يجري مناقشات مع الطرفين والجهات المعنية الدولية بشأن دور بعثة الأمم المتحدة مستقبلا. وقد أكدت هذه المناقشات تأييدا عاما لاستمرار وجود الأمم المتحدة، إلا أنها حددت أيضا اختلافات كبيرة لجهة طبيعة ونطاق ولايتها. ورغم هذه الاختلافات، أعتقد أنه لا يزال من الممكن للطرفين الاتفاق على العناصر الرئيسية للنظام الأمني المقبل وعلى دور للأمم المتحدة لدعم تنفيذه، سواء كان ذلك في إطار مناقشات جنيف أو من خلال التيسير الذي يقوم به ممثلي الخاص.

٦٦ - وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق محدّد بشأن نظام أمني شامل، من الضروري كفالة تحقيق درجة معينة من الاستقرار في منطقة النزاع. وفي اعتقادي، ينبغي لجميع الأطراف التقيد بالعناصر الأساسية لنظام لفصل القوات. ولا تزال بعض عناصر هذا النظام قائمة، وإن بشكل مجزأ. فاتفاقا ١٢ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ فضلا عن بعض الاتفاقات والتفاهمات السابقة، أو عناصر منها، لا تزال سارية والطرفان يتقيدان بها، وإن بشكل جزئي على الأقل. وعليه، فإن الاستناد إلى هذه العناصر وإلى خبرة الأمم المتحدة في منطقة النزاع، وإدراكا تاما مني للآراء المتباينة لدى الطرفين، أعتقد أنه يمكن اعتبار ما يلي أساسا لنظام أمني فعال:

(أ) التقيد الصارم بوقف إطلاق النار برا وبحرا وجوا، والكف عن شن الأعمال القتالية؛

(ب) إقامة منطقة تعادل باتساعها ''المنطقة الأمنية'' المنصوص عليها في اتفاق موسكو، على جانبي خط وقف إطلاق النار، لا يُسمح فيها بوجود القوات المسلحة والمعدات، باستثناء موظفي إنفاذ القانون، على ألا يتجاوز عددهم ٦٠٠ في أي من الجانبين، مزودين بأسلحة فردية وجانبية، ومناطق إضافية تعادل باتساعها ''منطقة الحد من الأسلحة'' المنصوص عليها بموجب اتفاق موسكو، على كل من جانبي خط وقف إطلاق النار، لا يُسمح فيها بالمعدات العسكرية الثقيلة، بما فيها الدبابات وناقلات الجنود المصفحة، وجميع أنواع المدفعية ومدافع الهاون؛

(ج) فرض حظر على تحليق الطائرات العسكرية والطائرات بلا طيار في المناطق المذكورة أعلاه؛

(د) الإبلاغ المسبق عن أي تغييرات في نشر أفراد القوات المسلحة والمعدات في المناطق المذكورة أعلاه؛

(هـ) تعيين كل طرف ممثلين مفوضين يقومون، بما في ذلك عبر التيسير الذي تضطلع به الأمم المتحدة، بالاتصال بشكل منتظم وعند الاقتضاء بغية تبادل المعلومات ومنع التوتر وتسوية الحوادث.

٦٧ - إن العناصر الآنفة الذكر لا تشكل نظاما أمنيا شاملا، ولا ينبغي لها بأي حال من الأحوال أن تطلق حكما مسبقا على الاتفاقات التي يتوصل إليها الطرفان. بيد أن بالإمكان اعتمادها أساسا للمناقشات بين الطرفين بشأن هذا النظام، الذي آمل في أن يصار إلى صوغه ووضع صيغته النهائية دون تأخير، بتشجيع قوي من مجلس الأمن. وعلى هذا النحو، وتوخيا لضمان الاستقرار والأمن إلى حين التوصل إلى إطار أشمل، قد يرغب المجلس في أن يهيب بالطرفين مواصلة التقيد بالعناصر المبينة أعلاه.

٦٨ - وفي الوقت نفسه، ومع مراعاة الحالة الأمنية غير المستقرة، وبغية المساهمة في تحقيق رفاه السكان المحليين، أقترح على المجلس أن يؤيد استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة، مبقيا على تشكيلتها وانتشارها الحاليين، وأن ينيط بها المهام التالية:

(أ) تسيير دوريات منتظمة في منطقة عملياتها، وهي المنطقة المعرّف عنها سابقا بأنها ''منطقة النزاع'' بمقتضى اتفاق موسكو، على جانبي خط وقف إطلاق النار، ووادي كودوري؛

(ب) الاتصال مع جميع الأطراف المعنيين، بمن فيهم السكان المحليون والسلطات المحلية فضلا عن قوات الأمن والقوات المسلحة للحيلولة دون حصول توتر ولتسوية الحوادث وضمان حرية حركة السكان المحليين عبر خط وقف إطلاق النار؛

(ج) رصد تقيد الطرفين بعناصر أي نظام أمني يؤيده مجلس الأمن أو يعيد تأكيده والتحقيق في أي خروق له؛

(د) المساهمة، من خلال وجودها، في تحسين الوضع الإنساني وفي خلق الظروف المفضية إلى العودة الآمنة والكريمة للمشردين داخليا واللاجئين، بما في ذلك عن طريق تسهيل الاتصالات بين الناس؛

(هـ) مساعدة الطرفين في مواصلة وضع نظام أمني شامل متفق عليه، والقيام، عبر ممثلي الخاص، بتيسير الحوار بشأن أي من المسائل ذات الصلة بالطرفين؛

(و) مواصلة الاضطلاع بالأنشطة الجارية حاليا في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة إلى وكالات إنفاذ القانون على جانبي خط وقف إطلاق النار.

٦٩ - وكي يُكتب النجاح للبعثة في تنفيذ الولاية المذكورة آنفا، سيتعين على الطرفين توفير حرية حركة كاملة فضلا عن الضمانات الأمنية اللازمة.

٧٠ - وآمل في أن تسهل هذه الملاحظات مداولات مجلس الأمن لما فيه مصلحة كفالة الاستقرار والأمن في المنطقة، بغية تحديد ولاية مستقبلية للأمم المتحدة تتسم بالفعالية وتكون قابلة للتطبيق.

٧١ - وختاما، أود أن أشكر ممثلي الخاص وجميع رجال البعثة ونسائها لتفانيهم ومناقبيتهم المهنية في أداء مهامهم في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان.

المرفق

ألف – البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين (في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

البلد	عدد المراقبين العسكريين
الاتحاد الروسي	٦
الأردن	٧
ألبانيا	٣
ألمانيا	١١[ب]
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٤
أوكرانيا	٥
باكستان	٨
بنغلاديش	١٠[أ]
بولندا	٥
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٥
رومانيا	٢
السويد	٣
سويسرا	٤
غانا	١
فرنسا	٢
كرواتيا	٣
ليتوانيا	٢
مصر	٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٥
منغوليا	١
مولدوفا	١
النمسا	٢

البلد	عدد المراقبين العسكريين
نيجيريا	١
هنغاريا	٦
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليمن	٣
اليونان	٤
المجموع	**١٣١**

(أ) يشمل رئيس المراقبين العسكريين.

(ب) يشمل ثمانية موظفين طبيين.

باء – البلدان المساهمة بأفراد شرطة مدنية (في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

البلد	عدد أفراد الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٢
إسرائيل	١
ألمانيا	٤
أوكرانيا	١[ج]
بولندا	٢
الجمهورية التشيكية	٢
السويد	٢
سويسرا	٢
غانا	١
الفلبين	٣
المجموع	**٢٠**

(ج) كبير مستشاري الشرطة.